

الأنظمة المعلوماتية

في بيئة تتسم بكثرة المعلومات الواجب توحيدها وتحليلها، وفي آجال معقولة، تمكن النظم المعلوماتية مختلف الفاعلين المنخرطين في التدبير الميزانياتي من العناصر الضرورية لاتخاذ القرارات. ويعتبر وجود نظم معلوماتية مناسبة و عملياتية شرط لا محيد عنه في إنجاح الإصلاح الميزانياتي. ويتم التدبير الميزانياتي الحالي للنفقات عبر نظام برمجة الميزانية (e) budgeting ونظام الموظفين للنفقات بالنسبة (WADEF-AUJOUR) "أجور-وظيفة" ونظام الميزانياتية الكراسات لأعداد budgeting المندمج للنفقات (GID) فيما يخص تنفيذ الميزانية باستثناء نفقات الموظفين وكذلك نظام المحاسبة. و تمكن هذه الأنظمة من التدبير الجيد للميزانية. كما تدبر، حاليا، كراسات الوزارات المنخرطة في العمليات التجريبية (préfigureurs) علما أن هيكلية تبويبات الميزانية لم يتم تغييرها في إطار هذه العمليات التجريبية. إضافة الى ذلك، تمكن أنظمة برمجة الميزانية (budget-e) والتدبير المندمج للنفقات (GID) من تدبير ميزانيات الأمرين بالصرف المستفيدين من المراقبة التراتبية للنفقة وكذلك الأمرين بالصرف الآخرين. إن القانون التنظيمي لقانون المالية والإصلاحات المرتبطة به تتطلب الأنظمة المعلوماتية بغية الأخذ بعين الاعتبار للقواعد التالية :

- تدبير التبويب الميزانياتي الجديد الذي سيتم تعديل هيكلته بغية أخذ مختلف الحاجيات بعين الاعتبار ؛
- التدبير الميزانياتي للنفقات الموظفين التي سيصقّى عليها طابع المحدودية ابتداء من فاتح يناير 2017. بالإضافة الى ضرورة تحديد آليات لمراقبة هذه النفقات.
- إعداد البيانات المالية حسب القطاع الوزاري و البرنامج. يستوجب التدبير القائم على البرامج أنظمة معلوماتية تمكن من إعداد بيانات مالية تبرز مجموع النفقات حسب البرنامج مهما كانت طبيعتها الاقتصادية.
- يتميز نظام التدبير المندمج للنفقات (GID) بالقدرة على تسجيل النفقة في مرحلة الخدمة المنجزة. مع ذلك، يقوم الأمرين بالصرف بتقييد الخدمة المنجزة خلال مرحلة الأمر بالصرف. كما يجب، أيضا، السهر على إمكانية تحسين هذا النظام بغية تشجيع الأمرين بالصرف على تقييد عمليات الخدمة المنجزة، بشكل دقيق.

تجدر الإشارة الى إجراء تعديلات على نظام برمجة الميزانية (budget-e). حيث ستمكن نسخته الجديدة من تدبير إعداد الميزانية في صيغتها الجديدة و ميزانيات البرامج المتعددة السنوات للنفقات. كما أن الخزينة العامة للمملكة تتوفر على أنظمة تسمح بتدبير القواعد المحاسبية الجديدة.



Source URL: <http://lof.finances.gov.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9>